وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

النفط يتراجع مع التركيز على سحب المخزونات الأميركية واجتماع «الاحتياطي»

الرياض

تراجعت أسعار النفط نحو دولارا واحدا أمس الأربعاء قبيل قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) بشأن سعر الفائدة، مع عدم يقين المستثمرين بشأن موعد وصول أسعار الفائدة إلى ذروتها ومدى تأثير ذلك على الطلب على الطاقة.

وانخفضت الأسعار على الرغم من سحب أكبر من المتوقع في مخزونات النفط الأميركية وضعف إنتاج الصخر الزيتي في الولايات المتحدة مما يشير إلى ضيق إمدادات الخام لبقية عام 2023.

وانخفضت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 88 سنتا أو 0.9 بالمئة إلى 93.46 دولارا للبرميل، وسجل برنت 95.96 دولارا يوم الثلاثاء وهو أعلى مستوياته منذ نوفمبر.

وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي واحدا بالمئة، أو 97 سنتا، إلى 90.23 دولارا للبرميل، بعد أن صعدت إلى أعلى مستوى في عشرة أشهر عند 93.74 دولارا للبرميل في اليوم السابق، وينتهي عقد خام غرب تكساس الوسيط لشهر أكتوبر يوم الأربعاء، وانخفض عقد نوفمبر الأكثر نشاطًا بمقدار 82 سنتًا، أو 0.9 %، إلى 89.66 دولارًا للبرميل.

وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق في شركة البيانات والتحليلات أواندا: «يأخذ ارتفاع النفط فترة راحة طفيفة حيث ينتظر كل متداول قرارًا محوريًا من بنك الاحتياطي الفيدرالي قد يغير الموازين بشأن ما إذا كان الاقتصاد الأميركي سيشهد هبوطًا ناعمًا أو حادًا».

وأضاف مويا أن سوق النفط لا تزال «شديدة الضيق» وستظل كذلك على المدى القصير. وقال «ما لم تتوتر وول ستريت فإن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيقتل الاقتصاد، فإن توقعات الطلب على النفط الخام يجب أن تتراجع تدريجياً (فقط)، لكن سوق النفط ستعاني بسهولة من عجز في العرض طوال فصل الشتاء». وينتظر المستثمرون مجموعة من قرارات أسعار الفائدة من البنك المركزي هذا الأسبوع، بما في ذلك قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي يوم الأربعاء، لتقييم توقعات النمو الاقتصادي والطلب على الوقود، ومن المتوقع على نطاق واسع أن يبقي بنك الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة دون تغيير، لكن التركيز سيكون على مسار سياسته، وهو أمر غير واضح.

وانخفضت مخزونات النفط الخام الأميركية الأسبوع الماضي بنحو 5.25 ملايين برميل، وفقا لمصادر في السوق نقلا عن أرقام معهد البترول الأميركي يوم الثلاثاء. وقال هيرويوكي كيكوكاوا، رئيس ان اس للتجارة، وهي وحدة تابعة لشركة نيسان للأوراق المالية: «إن الانخفاض الكبير في مخزونات النفط الأميركية وبطء إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة قد زاد من مخاوف العرض الناجمة عن قيود الإنتاج الممتدة من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا».

وقال: «ستكون هناك بعض التعديلات قصيرة المدى في أسعار النفط بسبب الارتفاع الأخير، لكن التوقعات ببلوغ 100 دولار للبرميل على كل من برنت وغرب تكساس الوسيط في وقت لاحق من هذا العام ستبقى دون تغيير».

بالإضافة إلى ذلك، تدرس الحكومة الروسية فرض رسوم تصدير على جميع أنواع المنتجات النفطية بقيمة 250 دولارًا للطن المتري -أعلى بكثير من الرسوم الحالية- اعتبارًا من الأول من أكتوبر وحتى يونيو 2024 لمعالجة نقص الوقود.

وتأتي هذه الخطوة في الوقت الذي يتجه فيه إنتاج النفط الأميركي من أكبر المناطق المنتجة للصخر الزيتي إلى الانخفاض إلى 9.393 مليون برميل يوميا في أكتوبر، وهو أدنى مستوى منذ مايو 2023، وبعد أن مددت السعودية وروسيا تخفيضات الإمدادات المشتركة البالغة 1.3 مليون برميل يوميا حتى نهاية العام. سنة.

وعلى جانب الطلب، أظهرت بيانات حكومية، اليوم الثلاثاء، انخفاض واردات الهند من النفط الخام للشهر الثالث على التوالي في أغسطس، إذ أجرت مصافي التكرير في ثالث أكبر مستورد في العالم أعمال صيانة وخفضت الشحنات من روسيا.

وفيما يتعلق بالإمدادات، تعهدت شركة إكسون موبيل بإنتاج نفط إضافي بنحو 40 ألف برميل يوميا في نيجيريا في دفعة استثمارية جديدة في البلاد، حسبما قال متحدث باسم الرئاسة يوم الثلاثاء نقلا عن رئيس عمليات المنبع العالمية لشركة إكسون.

وقالت انفيستنق دوت كوم، انخفضت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء، حيث استوعبت الأسواق علامات التراجع الكبير في مخزونات النفط الخام الأميركية، في حين أن التوقعات بقرار بنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن سعر الفائدة أبقت المعنويات منخفضة.
وشهدت الأسعار قدراً من جني الأرباح يوم الثلاثاء بعد أن تسارعت لفترة وجيزة إلى أعلى مستوياتها في 10 أشهر، حيث أشارت تخفيضات الإمدادات الأخيرة الأعمق من المتوقع من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا إلى تشدد أسواق النفط بشكل كبير في الفترة المتبقية من العام. وعززت علامات انخفاض أسبوعي أكبر من المتوقع في المخزونات الأميركية التوقعات بشح الأسواق، على الرغم من ارتفاع مخزونات البنزين مرة أخرى، مما يشير إلى أن الطلب على الوقود في أكبر مستهلك للنفط في العالم ربما يتراجع بعد ذروة الصيف.

ويتوقع المحللون أن تتراوح أسعار النفط بين 90 و100 دولار للبرميل خلال الفترة المتبقية من العام. وأظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي في وقت متأخر من يوم الثلاثاء أن مخزونات النفط الخام الأميركية قد تقلصت على الأرجح بأكثر من 5 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 15 سبتمبر.

وعادة ما تبشر بيانات معهد البترول الأميركي باتجاه مماثل من بيانات المخزونات الحكومية، والتي من المقرر صدورها في وقت لاحق يوم الأربعاء، ومن المتوقع أن تظهر سحبًا قدره 2.7 مليون برميل.

وبينما شهدت المخزونات الأميركية زيادة بنحو 4 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 8 سبتمبر، فقد تقلصت أكثر من المتوقع خلال أربعة من الأسابيع الخمسة الماضية، مما يشير إلى أن أسواق الخام الأميركية لا تزال محدودة.

لكن معهد البترول الأميركي أفاد أيضًا عن زيادة أسبوعية في مخزونات البنزين، في حين من المتوقع أن تتقلص مخزونات نواتج التقطير بوتيرة أبطأ. ومن المرجح أن تشير القراءات إلى أن الطلب على الوقود في الولايات المتحدة يهدأ مع نهاية موسم الصيف.

ومع ذلك، فإن احتمال تشديد الأسواق أدى إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بنسبة 15 % تقريبًا خلال الأسابيع الثلاثة الماضية. ومن المتوقع على نطاق واسع أن يبقي بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير في ختام اجتماعه الذي يستمر يومين في وقت لاحق يوم الأربعاء.

لكن الأسواق ظلت حذرة من أي إشارات متشددة محتملة من البنك المركزي، خاصة وأن التضخم في الولايات المتحدة شهد عودة للارتفاع خلال الشهرين الماضيين. وبلغت أسعار الفائدة الأميركية بالفعل أعلى مستوياتها منذ أكثر من 20 عاما، وهو ما تخشى الأسواق من أنه قد يعيق النمو الاقتصادي في الأشهر المقبلة، مما يؤثر سلبا على الطلب على النفط.

ومن المرجح أيضًا أن تؤدي أي إشارات متشددة من بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى تعزيز الدولار، مما يشير إلى مزيد من الضغوط على النفط. ومن المتوقع أيضًا على نطاق واسع أن يبقي بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة أعلى لفترة أطول.

لكن قبل مجلس الاحتياطي الاتحادي، ينصب التركيز أيضًا على قرار سعر الفائدة في الصين، وهي مستورد رئيس للنفط، على الرغم من أنه من المتوقع على نطاق واسع أن يترك بنك الشعب الصيني أسعار الفائدة الأساسية على قروضه دون تغيير.

ويستعد بنك الاحتياطي الفيدرالي لإصدار توقعاته المحدثة للتضخم وأسعار الفائدة يوم الأربعاء 20 سبتمبر 2023. ومع ذلك، أعرب المستثمرون والمتداولون والاستراتيجيون عن مخاوفهم من أن هذه التوقعات قد لا تأخذ في الاعتبار بشكل كامل تأثير ارتفاع أسعار النفط. وشهد هذا الأسبوع وصول أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ 2023، متجاوزة 90 دولارا للبرميل، عقب قرار روسيا والسعودية تمديد تخفيضات الإنتاج حتى نهاية العام.

وعلى الرغم من هذه الزيادات الكبيرة في أسعار النفط، لا يزال من غير المؤكد ما إذا كان ذلك سيؤثر على مؤشرات التضخم الأساسية التي حددها الاحتياطي الفيدرالي على رأس أولوياته. واقترح جينادي غولدبرغ، الخبير الاستراتيجي في شركة تي دي للأوراق المالية، أن واضعي السياسات قد يتجاهلون تأثير ارتفاع تكاليف الطاقة على توقعات التضخم وأسعار الفائدة على المدى الطويل، حيث إنهم عادة لا يأخذون في الاعتبار بشكل كبير تكاليف الطاقة أو الغذاء بسبب تقلباتها.

ومع ذلك، يشعر بعض المتداولين بالقلق من أن إهمال هذه العناصر قد يكون مشكلة نظرًا لضغوط الأسعار المستمرة الأخرى مثل الإضرابات ضد شركات صناعة السيارات الثلاث الكبرى في الولايات المتحدة. ويفترض جانج هو، وهو تاجر التضخم في صندوق التحوط وينشور كابيتال ومقره نيويورك، أن الجمع بين أسعار النفط وإضرابات عمال صناعة السيارات يمثل سيناريو تضخم محتمل غير مستقر.

وأدى توقع رسالة من بنك الاحتياطي الفيدرالي تشير إلى استمرار ارتفاع أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من عقد لأسعار سندات الخزانة لمدة عامين و10 سنوات يوم الثلاثاء 19 سبتمبر. وفي الوقت نفسه، سجل مؤشر الدولار الأميركي انخفاضًا بأقل من 0.1 %.

ومن المرجح أن يتركز اهتمام الأسواق المالية على ملخص التوقعات الاقتصادية الصادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي والذي يتنبأ بالمكان الذي قد يصل إليه سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية، والذي يتراوح حاليًا بين 5.25 % إلى 5.5 %، في عام 2024. واعتبارًا من يونيو من هذا العام، توقع صناع السياسات تخفيض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس العام المقبل بعد رفع أسعار الفائدة مرة أخرى هذا العام. كما توقعوا انخفاض معدلات التضخم إلى ما يقرب من 2 % في عامي 2024 و2025، وكذلك على المدى الطويل. ويتوقع العديد من المشاركين في الأسواق المالية عدم قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة يوم الأربعاء، ويتوقع البعض زيادة أخرى في وقت لاحق من هذا العام قبل بدء تخفيضات أسعار الفائدة في منتصف أو أواخر العام المقبل. ومع ذلك، يتوقع تجار التضخم الآن سبعة أشهر متتالية من قراءات تزيد على 3 % على معدل مؤشر أسعار المستهلك الرئيس السنوي، من سبتمبر إلى مارس المقبل. وهذه زيادة عن خمسة أشهر متتالية شوهدت حتى يوم الأربعاء الماضي. وأكد مارك هيبنستال، كبير مسؤولي الاستثمار في بن ميوتشوال لإدارة الأصول، أن قرار سعر الفائدة الذي اتخذه بنك الاحتياطي الفيدرالي ليوم الأربعاء قد تم تحديده على الأرجح في وقت سابق عندما أشار المسؤولون إلى أن التوقف المؤقت سيكون النتيجة المحتملة.

وأضاف أنه على الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤثر بشكل طفيف على توقعات أسعار الفائدة، إلا أنه من السابق لأوانه تغيير السرد بشأن انخفاض التضخم والتقدم المحرز حتى الآن.

وقال محللو أبحاث بنك ايه ان زد، في مذكرة للعملاء، استقر النفط بعد ارتفاعه إلى أعلى مستوى في 10 أشهر، حيث أدت معنويات العزوف عن المخاطرة على نطاق واسع إلى تهدئة الارتفاع الحاد المدفوع بتخفيضات إمدادات أوبك + وتعليقات وزير الطاقة السعودي التي تبتعد عن أي تغيير في المسار.

وأدى تقلص الإمدادات إلى إثارة موجة من التوقعات بأن سعر النفط 100 دولار يمكن أن يعود إلى قائمة أعلى من تلك التي تشمل الشركات ذات الوزن الثقيل في الصناعة مثل الرئيس التنفيذي لشركة شيفرون مايك ويرث والدببة التقليدية في شركة سيتي جروب.

واقتربت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت من 96 دولارًا للبرميل للمرة الأولى منذ نوفمبر قبل أن تقلص مكاسبها وتستقر عند 94.34 دولارًا. وكتب دينيس كيسلر، نائب الرئيس الأول للتداول في بي أو كي للأوراق المالية، في مذكرة للعملاء، أن «الهدف الصعودي الجديد» يقع بالقرب من 95 دولارًا للعقود الآجلة الأميركية. «ومع ذلك، لا يوجد سوق يرتفع بشكل مستقيم إلى الأبد، وعند هذه المستويات تكون العقود الآجلة للنفط الخام معرضة بشدة لأي أخبار سلبية يمكن أن تؤدي إلى تصحيح كبير في منطقة ذروة الشراء». وقد تميز الارتفاع الأخير بتحركات كبيرة في الفترات الزمنية، وهي من أكثر مقاييس السوق تتبعًا. ويتم تداول خامي برنت وغرب تكساس الوسيط الآن في حالة رجعية، وهو نمط صعودي يشير إلى قلة الإمدادات، بأكثر من دولار واحد في مقدمة المنحنى. ويأتي ذلك في الوقت الذي ترتفع فيه العلاوات على البراميل الحقيقية، خاصة في الولايات المتحدة، كما قال التجار والوسطاء.

وارتفع سعر النفط الخام بنحو الثلث منذ منتصف يونيو، مع تعاون الرياض وموسكو للحد من الصادرات في محاولة لاستنزاف المخزونات ودفع الأسعار للانتعاش. كما أن تحسن التوقعات في أكبر اقتصادين في العالم -الولايات المتحدة والصين- قد دعم هذا التقدم. وكان الارتفاع المتواصل للنفط إحدى السمات البارزة لأسواق السلع الأساسية خلال الربع الحالي. وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، يوم الاثنين، خلال مؤتمر في كندا، إن منظمة البلدان المصدرة للبترول تعمل على الحفاظ على استقرار الأسواق وتحسين أمن الطاقة، دون استهداف سعر محدد. وقال إنه سيتم مراجعة خطط المخرجات كل شهر. ويبدو أن الارتفاع في تكاليف الطاقة سيؤدي إلى تعزيز الضغوط التضخمية، مما يعقد المهمة التي تواجه محافظي البنوك المركزية. وبدأ صناع السياسة في بنك الاحتياطي الفيدرالي اجتماعهم الذي يستمر يومين يوم الثلاثاء، في حين من المقرر أن يجتمع مسؤولو بنك إنجلترا وبنك اليابان أيضًا هذا الأسبوع، ويشكل ارتفاع الأسعار أيضًا تحديًا سياسيًا لإدارة بايدن، حيث بلغ متوسط أسعار البنزين بالتجزئة بالفعل مستوى قياسيًا موسميًا في البيانات التي تعود إلى عام 2004.

أميركا تتواصل مع منتجي النفط والمصافي لضمان الإمدادات مع ارتفاع أسعار البنزين

الرياض

قال جاريد برنشتاين رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين بالبيت الأبيض إن وزارة الطاقة الأميركية أجرت محادثات مع منتجي النفط ومصافي التكرير لضمان استقرار إمدادات الوقود في وقت ترتفع فيه أسعار البنزين.

وكان ارتفاع أسعار البنزين وراء أكبر زيادة في أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة في 14 شهراً في أغسطس.، وقال برنشتاين: «إن وزارة الطاقة على اتصال مع المنتجين ومصافي التكرير لحل أي مشكلات ومحاولة ضمان إمدادات مستقرة.».

وتواصل مسؤولون من إدارة الرئيس جو بايدن الأسبوع الماضي مع شركات صناعة النفط لتقييم مستويات المخزون والتعرف على أي إغلاق مخطط له للمصافي، بعد أن مددت السعودية وروسيا تخفيضات إنتاج النفط الطوعية حتى نهاية العام، حسبما ذكر مصدر تكرير أميركي مشارك في الأمر.

وقال المصدر، وهو غير مخول بالحديث علناً عن المناقشات الداخلية: «البيت الأبيض يريد التأكد من أن الجميع يركزون هنا على احتمالات حدوث اضطرابات منهجية يمكن أن تخلق مشكلة في الإمدادات»، وقفزت أسعار البنزين بنسبة 10.6 % في أغسطس بعد ارتفاعها بنسبة 0.2 % في يوليو، وهو ما يمثل أكثر من نصف الزيادة في مؤشر أسعار المستهلك. وبلغت ذروتها عند 3.984 دولارات للغالون في الأسبوع الثالث من أغسطس، وفقًا لبيانات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية، ارتفاعًا من 3.676 دولارات للجالون خلال الفترة نفسها من يوليو.

ومن المتوقع أن ترتفع أسعار البنزين أكثر في بعض المناطق خلال أعمال صيانة المصافي الأميركية هذا الخريف، خاصة في ضوء التأثير الإضافي لتخفيضات الإنتاج الممتدة في السعودية على أسعار النفط الخام. وقال معهد البترول الأميركي، أكبر مجموعة ضغط نفطية أميركية، إن إدارة بايدن «اغتنمت كل فرصة لتقييد الإنتاج الآن وفي المستقبل»، وقال المعهد في بيان له: «لقد أخرت هذه الإدارة برنامجًا مدته خمس سنوات للتنقيب البحري، وعرقلت تطوير البنية التحتية، ومنعت ملايين الأفدنة من التأجير في خليج المكسيك، وألغت عقود الإيجار في ألاسكا، كل هذا في حين دفعت بسياسات مكلفة وغير فعالة تهدف إلى الحد من اختيار المستهلك، وفي الصيف الماضي، أجرى مسؤولو بايدن سلسلة من المحادثات مع شركات التكرير الأميركية حيث كان التضخم يسحق المستهلكين وبلغت أسعار الغاز مستويات تاريخية. وقال المصدر إن البيت الأبيض طرح في ذلك الوقت أفكاراً مثل الحد من صادرات الوقود والإجبار على إعادة تشغيل المصافي المتوقفة، لكن هذه الأفكار لم يتم إحياؤها بعد.

وأذن بايدن بسحب كميات كبيرة من الاحتياطي النفطي الاستراتيجي في البلاد لمكافحة الأسعار المرتفعة، مما تركه عند أدنى مستوى له منذ عقود، وإن استغلالها مرة أخرى هذا العام سيكون خطوة محفوفة بالمخاطر. ويحتوي الاحتياطي الاستراتيجي حالياً على نحو 350 مليون برميل، وبدأت إدارة بايدن في إعادة تعبئته بشكل متقطع، وسحبت الشهر الماضي عرضًا لإعادة شراء دفعة مع ارتفاع أسعار النفط بسبب خفض الإنتاج السعودي.

وأعلنت وزارة الطاقة الأميركية في 7 يوليو عن خطط لإعادة شراء نحو 6 ملايين برميل من الخام الحامض بينما تواصل إدارة بايدن مبادرتها لتجديد احتياطي البترول الاستراتيجي. وأصدرت وزارة الطاقة طلبًا لشراء 6 ملايين برميل من الخام الحامض لتسليمها في أكتوبر ونوفمبر إلى موقع «بيغ هيل» لاحتياطي البترول الاستراتيجي في تكساس.

تقديم العطاءات

ومن المقرر تقديم العطاءات التي لا تقل عن 300 ألف برميل من كميات العرض يوم 19 يوليو، وسيتم منح العقود في موعد أقصاه 3 أغسطس، وفقًا للطلب، وقالت الوزارة إنها «ستتابع فرص إعادة شراء إضافية حسب ما تسمح به ظروف السوق». وبلغت أحجام النفط الخام في احتياطي البترول الاستراتيجي 347.16 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 30 يونيو، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية، وهو أدنى مستوى منذ أغسطس 1983.

ووضعت وزارة الطاقة في أكتوبر خطة لإعادة شراء الخام لتجديد احتياطي البترول الاستراتيجي عندما كان خام غرب تكساس الوسيط عند 67 دولارًا - 72 دولارًا للبرميل أو أقل. واستقر سعر خام نايمكس لشهر أقرب استحقاق مرتفعاً 2.06 دولار عند 73.86 دولاراً للبرميل في 7 يوليو، مواصلاً الارتفاع في مكانه منذ أواخر يونيو بسبب تخفيضات الإمدادات من أوبك+ وعمليات تشغيل المصافي المرتفعة. واختارت وزارة الطاقة مرة أخرى عدم استخدام سلطات التعاقد الجديدة ذات السعر الثابت التي تم الانتهاء منها العام الماضي والتي من شأنها أن تسمح لها بدفع سعر ثابت للنفط الخام في وقت تنفيذ الصفقة. بدلاً من ذلك، يحدد طلب تقديم العروض الأخير أنه سيشتري النفط بسعر «يحدده المتوسط (إلى 0.001 دولار أميركي) للتسويات اليومية لمؤشر نايمكس لعقد شهر التسليم المعني لأيام التداول الثلاثة التي تبدأ بيوم إشعار بالمنحة «مع بعض التعديلات.

وطلب تقديم العروض هو جزء من خطة تجديد احتياطي البترول الاستراتيجي المكونة من ثلاثة أجزاء من إدارة بايدن، والتي تركز على «عمليات الشراء المباشرة مع عائدات مبيعات الطوارئ، وعوائد الصرف التي تشمل علاوة على الحجم المسلم، وتأمين الحلول التشريعية التي تتجنب المبيعات غير الضرورية غير المرتبطة بانقطاع الإمدادات.

ولم يؤدِّ طلبها الأول، الذي صدر في ديسمبر، إلى منح جوائز حيث اعتبرت وزارة الطاقة أن السعر والعوامل الأخرى لن تكون صفقة جيدة لدافعي الضرائب. لكنها أجرت منذ ذلك الحين طلبين للحصول على 6.3 ملايين برميل مجتمعة بمتوسط سعر 72.67 دولارًا للبرميل، أي أكثر من 20 دولارًا للبرميل أقل من متوسط سعر 95 دولارًا للبرميل الذي بيعه خام احتياطي البترول الاستراتيجي في العام الماضي.

وشهد أكبر سحب على الإطلاق من مخزون الطوارئ العام الماضي إطلاق 180 مليون برميل بشكل غير مسبوق على مدى عدة أشهر لمكافحة ارتفاع أسعار الطاقة الذي حفزه الغزو الروسي لأوكرانيا. والتزمت وزارة الطاقة بإعادة شراء النفط بسعر أقل لتحقيق عائد لدافعي الضرائب.

وبحسب التقرير اليومي لشركة إينرجي أوتلوك أدفايزرز الاستشارية الأميركية، فإن إجمالي المشتريات هذا العام هو 12 مليون برميل ليتم تسليمها بين أغسطس ونوفمبر، وجميعها من الخام الحامض المنتج في الولايات المتحدة، لكنها كشفت بأن المشتريات لا معنى لها من الناحية الاقتصادية، والمشتريات إما سياسية أو فنية، وفكرة أنهم باعوا النفط بسعر 95.25 دولارًا للبرميل وهم الآن يعيدون شراءه بسعر 73 دولارًا للبرميل ليست منطقية أيضًا، وتساءلت كم كانت تكلفة النفط المباع بسعر 95.25 دولار للبرميل بالدولار اليوم، التكلفة أكثر من 200 دولار / مليار!

ومع ذلك، فإن شراء 12 مليون برميل على مدى 4 أشهر ليس له أي تأثير على أسعار النفط، والمبلغ صغير جدًا وينتشر على مدى فترة طويلة، وحتى لو قررت الإدارة شراء كميات كبيرة مثل 90 مليون برميل، فإن التأثير على الأسعار محدود لأن معدل الحقن ضئيل، مع ملاحظة أن ضخ 3 ملايين برميل يستغرق شهراً، ويمكنهم مضاعفة معدل الحقن إذا فتحوا موقعًا آخر بمجرد الانتهاء من صيانة الموقع، ولكن حتى ذلك الحين يظل معدل الحقن صغيرًا.
ونظرًا لأنه حامض، فإنه لا يفيد منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة. وعلى الأرجح، ستأتي هذه الكميات من خليج المكسيك، يمكنك أن ترى المفارقة هنا، فشركات النفط تستأجر هذه المناطق من الحكومة الفيدرالية التي تشتري النفط الآن.

وهناك حاجة إلى احتياطي البترول الاستراتيجي لتغطية الاضطرابات في واردات النفط الخام، ومعظم واردات الولايات المتحدة من النفط الخام متوسطة / كثيفة الحموضة، ومعظم النفط المنتج في خليج المكسيك، والذي يمكن أن تتعطل بسبب الأعاصير.

وعلى الرغم من بعض الخطط لخفض عدد الحفارات، لا يزال إنتاج الخام الأميركي في طريقه للارتفاع من 11.9 مليون برميل يوميًا في عام 2022 إلى 12.6 مليون برميل يوميًا في عام 2023، و12.8 مليون برميل يوميًا في عام 2024، وفقًا لتوقعات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية في يونيو. ويقارن ذلك مع رقم قياسي بلغ 12.3 مليون برميل يوميًا في عام 2019.

مدفوعا بجني أرباح .. العزوف عن المخاطرة يهدئ موجة صعود أسعار النفط

الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام خلال تعاملات أمس، مسجلة هبوطا طفيفا مدفوعا بجني الأرباح، وسط توقعات المحللين بارتفاع الأسعار إلى ثلاثة أرقام، حيث لا تزال المعنويات الصعودية في السوق قوية.

ويقول لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون «إن ارتفاع النفط يأخذ فترة راحة بسيطة، وإن السوق تميل إلى توقع عودة برنت إلى 100 دولار للبرميل، مع استمرار قلق السوق بشكل متزايد بشأن ضيق المعروض من النفط لبقية العام الجاري، وهو ما انعكس أيضا في المنحنى الآجل في سوق العقود الآجلة».

وأوضحوا أنه في الولايات المتحدة استفادت أسعار النفط أخيرا من عامل صعودي إضافي وهو انخفاض مخزونات النفط الخام إلى قرب الحد الأدنى الحرج، ما يعزز استمرار وتيرة المكاسب السعرية القوية للنفط.

وفي هذا الإطار، يقول مارتن جراف مدير شركة إنرجي شتايرمارك النمساوية للطاقة «إن ارتفاع أسعار النفط متواصل رغم التراجعات المؤقتة بسبب جني الأرباح».

وسلط الضوء على قيام بنك جولدمان ساكس برفع توقعاته على مدى 12 شهرا لأسعار خام برنت إلى 100 دولار للبرميل من 93 دولارا المتوقعة سابقا، حيث يرى سحبا أقوى للمخزونات مع تمديد تخفيضات «أوبك +» ونمو الطلب العالمي. ويتفق سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف مع أن عديدا من البنوك الاستثمارية الدولية يرى أن الأسباب الرئيسة لارتفاع أسعار خام برنت المتوقع هي انخفاض إمدادات النفط من أوبك وارتفاع الطلب، ما يعوض الارتفاع في إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام. ونقل عن بنك وول ستريت تأكيده أن التخفيضات من مجموعة «أوبك +» وارتفاع الطلب سيسمحان للمنظمة وحلفائها بإبقاء أسعار برنت في نطاق يراوح بين 80 و105 دولارات للبرميل في 2024، بينما لا يتوقع بنك جولدمان ساكس فترة طويلة من ثبات برنت فوق 105 دولارات العام المقبل. وأضاف «لا يتوقع البنك أن يتم تداول الأسعار أقل من 80 دولارا للبرميل لفترة طويلة أيضا، كما يرى أن أسعار النفط قد تصل إلى 107 دولارات للبرميل العام المقبل إذا لم يتراجع منتجو (أوبك +) عن تخفيضات الإنتاج في 2024».

من ناحيته، يشير جوران جيراس مساعد مدير بنك زد إيه إف في كرواتيا إلى أن أسعار النفط الخام استقرت نسبيا بعد صعودها إلى أعلى مستوى في عشرة أشهر، حيث أدت معنويات العزوف عن المخاطرة على نطاق أوسع إلى تهدئة موجة صعود قوية مدفوعة بتخفيضات إمدادات «أوبك +».

وأوضح أن تقلص الإمدادات أثار موجة من التوقعات بأن سعر النفط البالغ 100 دولار يمكن أن يعود إلى القائمة.

أما مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة أجركرافت الدولية فتقول، «لا يمكن أن تستمر سوق النفط الخام على وتيرة صاعدة ولا بد من تصحيح مسار الأسعار من وقت إلى آخر بحسب تطورات وتفاعلات أساسيات السوق، خاصة البيانات المحدثة للعرض والطلب والمخزونات خاصة في ظل تمسك تحالف (أوبك +) بتمديد تخفيضات الإنتاج لتحقيق الاستقرار والتوازن في السوق -بحسب رؤيته- حتى إن كان للمستهلكين رؤى أخرى مغايرة».

وأفادت بارتفاع سعر النفط الخام بنحو الثلث منذ منتصف يونيو الماضي مع استنزاف المخزونات، كما أن تحسن التوقعات في أكبر اقتصادين في العالم -الولايات المتحدة والصين- قد دعم هذا التقدم وكان الارتفاع المتواصل للنفط إحدى السمات البارزة لأسواق السلع الأساسية خلال الربع الحالي.

من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار، تراجعت أسعار النفط نحو 1 في المائة خلال تعاملات أمس، لتواصل الخسائر للجلسة الثانية على التوالي، مع عدم يقين المستثمرين متى ستبلغ أسعار الفائدة ذروتها ومدى تأثير ذلك على الطلب في الطاقة.

وجاء تراجع الأسعار من أعلى مستوياتها في عشرة أشهر، على الرغم من سحب أكبر من المتوقع من مخزونات النفط الأمريكية، وضعف إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، ما يشير إلى تراجع إمدادات الخام لبقية 2023.

وبحلول الساعة 06:19 صباحا بتوقيت جرينتش «09:19 صباحا بتوقيت مكة المكرمة»، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت القياسي -تسليم نوفمبر الثاني -2023 بنسبة 0.90 في المائة لتصل إلى 93.49 دولارا للبرميل.

وفي الوقت نفسه، تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي -تسليم أكتوبر -2023 بنسبة 0.79 في المائة لتصل إلى 90.48 دولار للبرميل، وأعلنت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية الإثنين، أن إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة في طريقه للانخفاض إلى 9.393 مليون برميل يوميا في أكتوبر المقبل، وهو أدنى مستوى منذ مايو 2023.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 97 دولارا للبرميل الثلاثاء مقابل 96.93 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق سابع ارتفاع له على التوالي، وإن السلة ارتفعت بنحو ثلاثة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 94.09 دولار للبرميل».

«غازبروم» الروسية: سوق النفط العالمية متوازنة والسعر مناسب

الاقتصادية

قال ألكسندر ديوكوف، الرئيس التنفيذي لشركة لـ«غازبروم نفت» الروسية، إن سوق النفط العالمية متوازنة، وإن سعر النفط الخام الحالي مناسب.

وأوضح ديوكوف في تصريحات للصحافيين أمس، أن تحالف «أوبك+»، الذي يضم 23 دولة مصدرة للنفط، يستطيع الحفاظ على التوازن في سوق النفط.

ووفقا لما نقلته وكالة «بلومبيرج» للأنباء، أكد ديوكوف أنه يتوقع أن تستمر الزيادة في استهلاك النفط حتى 2030.

ومن المتوقع ارتفاع إيرادات النفط والغاز في روسيا -التي تمثل شريان الحياة لخزينة الكرملين- خلال سبتمبر الجاري (2023).

وتشير تقديرات إلى أن إيرادات النفط والغاز سترتفع إلى 733 مليار روبل روسي (7.6 مليار دولار) خلال سبتمبر ارتفاعا بنسبة 14 في المائة عن أغسطس السابق.

ويمثل الرقم ارتفاعا عن 688 مليار روبل (7.1 مليار دولار) المسجلة في سبتمبر من العام الماضي (2022).

وارتفعت ضريبة استخراج المعادن بنسبة 24 في المائة على أساس شهري، إلى 1.1 تريليون روبل (11 مليار دولار) خلال سبتمبر 2023.

وكان صافي إيرادات النفط والغاز في روسيا أقل من إجمالي حصيلة الضرائب بسبب مدفوعات من بينها «آلية التخميد» التي تمنح بموجبها الدولة إعانات للشركات لتواصل تزويد السوق المحلية وقت ارتفاع أسعار صادرات الوقود.

وبموجب الآلية، من المتوقع دفع 278 مليار روبل (2.8 مليار دولار) لصافي التكرير في سبتمبر الحالي.

ومن المقرر أن تصدر وزارة المالية بياناتها الرسمية عن إيرادات النفط والغاز في روسيا - تمثل ثلث موارد خزينة الكرملين - في مطلع أكتوبر الأول المقبل.

وتتوقع الوزارة أن تنخفض الإيرادات بنسبة 23 في المائة إلى 8.94 تريليون روبل (894 مليار دولار) خلال العام الجاري 2023، كما تتوقع أن يصل عجز الميزانية إلى نحو ثلاثة تريليونات روبل بنسبة 2 في المائة من الناتج الإجمالي المحلي.

5.25 مليون برميل انخفاض مخزونات الخام الأمريكية في أسبوع

الاقتصادية

أفادت مصادر بالسوق نقلا عن أرقام من معهد البترول الأمريكي بأن مخزونات النفط الخام ونواتج التقطير في الولايات المتحدة انخفضت الأسبوع الماضي، في حين ارتفعت مخزونات البنزين.

وقالت المصادر، التي تحدثت شريطة عدم الكشف عن هويتها إن مخزونات الخام انخفضت بنحو 5.25 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 15 سبتمبر، وفقا لـ«رويترز».

وارتفعت مخزونات البنزين بنحو 730 ألف برميل، بينما انخفضت مخزونات نواتج التقطير بنحو 258 ألف برميل.

وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق في شركة أواندا للبيانات والتحليلات «أسعار النفط ستتوقف عن الزيادة لفترة قصيرة، إذ ينتظر كل تاجر ما إذا كان الاقتصاد الأمريكي سيشهد هبوطا ناعما أو حادا».

وقال تاماس فارجا، المحلل في شركة بي.في.إم للسمسرة في النفط «بخلاف أي مفاجأة غير سارة، سيتحول الاهتمام على الأرجح إلى شح المعروض الملحوظ، ويظل احتمال وصول البرميل إلى مستوى 100 دولار واردا».

100 دولار.. أبرز توقعات «غولدمان ساكس» لسعر نفط «برنت»

عكاظ

انضمت مجموعة «غولدمان ساكس» إلى بقية المؤسسات التي تتوقع وصول أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل، وسط وصول الطلب العالمي إلى مستويات غير مسبوقة واستمرار تخفيضات «أوبك بلس».

ومع ارتفاع الأسعار بأكثر من 30% منذ منتصف يونيو لتتجاوز 95 دولاراً للبرميل أمس الأول (الثلاثاء)، رفع البنك توقعاته لمدة 12 شهراً لخام برنت القياسي العالمي إلى 100 دولار للبرميل من 93 دولاراً. ومع ذلك، قال البنك في مذكرة، بحسب تقرير لـ«بلومبيرغ»، إن معظم ارتفاعات الأسعار قد حدثت بالفعل.

وارتفع النفط بقوة في الأشهر الأخيرة، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ 10 أشهر، وذلك بفضل تخفيض الإمدادات من «أوبك بلس»، والخفض الطوعي للإنتاج من المملكة العربية السعودية وروسيا، كما دعمت التوقعات الأكثر إشراقاً لأكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة والصين، هذه الارتفاعات، حيث انخفضت المخزونات بسرعة، وبيّن «غولدمان ساكس» أن معظم الاقتصادات الكبرى لا تزال في الوقت الحالي على المسار الصحيح نحو «الهبوط الناعم».

وقال مسؤولو «غولدمان ساكس» في بيان صدر أخيراً: «إن السوق ستشهد عجزاً يقدر بنحو مليوني برميل يومياً في هذا الربع، يليه عجز قدره 1.1 مليون برميل يومياً في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023، وأضافوا أن الاستهلاك العالمي بلغ مستوى قياسياً».

روسيا تخفض صادرات النفط 300 ألف برميل يومياً من متوسط مستوى مايو- يونيو

الشرق الأوسط

قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، الأربعاء، إن روسيا ستخفض صادرات النفط حتى نهاية العام بمقدار 300 ألف برميل يومياً من المستوى المتوسط الذي شهدته في مايو (أيار) ويونيو (حزيران).

وكانت السعودية وروسيا مددتا في الخامس من سبتمبر (أيلول) خفضهما الطوعي لإنتاج النفط بمقدار 1.3 مليون برميل يومياً (مليون برميل للسعودية و300 ألف لروسيا) حتى نهاية العام لدعم أسعار النفط.

لكن روسيا لم تعلن عن خط الأساس لتخفيضاتها في ذلك الوقت.

المغرب يعتزم الاستثمار بالطاقات المتجددة بموازنة تصل إلى ملياري دولار سنوياً

الشرق الأوسط

شددت وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة المغربية، ليلى بنعلي على ضرورة مضاعفة الاستثمار السنوي في الطاقات المتجددة ثلاث مرات، من أجل التحضير لاقتصاد مستقبلي يعتمد على الهيدروجين الأخضر، مبرزة اعتزام المغرب الاستثمار بشراكة مع القطاع الخاص بموازنة تتراوح بين مليار ومليارين دولار سنويا، وبشكل ثابت، من أجل بناء نموذج اجتماعي واقتصادي أقوى وتسريع الانتقال الطاقي.

وجاءت تصريحات بنعلي الثلاثاء في مراكش خلال جلسة عامة بعنوان «الهيدروجين الأخضر والطريق نحو كوب 28»، التي نظمت في إطار الدورة الثالثة للقمة العالمية للهيدروجين الأخضر وتطبيقاته.

وقالت الوزيرة المغربية إن الهيدروجين الأخضر يمكن أن يُشكل حلاً ناجعاً لإزالة الكربون من القطاع الطاقي، لا سيما في ظل الاستهلاك العالي للطاقة، مسجلة الحاجة إلى «اتباع نهج عملي لتحقيق أهدافنا، بما في ذلك تلبية 52 في المائة من احتياجاتنا الطاقية من مصادر الطاقة المتجددة بحلول سنة 2030».

وأشارت الوزيرة إلى أن المغرب اكتسب خبرة كبيرة في مجال الطاقات المتجددة، ويمتلك مؤهلات كبيرة في هذا المجال، أبرزها الإمكانات الشمسية الاستثنائية بعدة مناطق من البلاد، والاستقرار السياسي والقانوني في ظل بيئة مواتية للمستثمرين وشراكات متقدمة مع الاتحاد الأوروبي.

من جهتها، قالت سفيرة الاتحاد الأوروبي لدى المغرب، باتريسيا بيلار ليومبارت كوساك، إنه «من خلال موارده الطاقية الكبيرة، وقربه من أوروبا وروابط الصداقة والتعاون التي تطورت على جميع المستويات» بما في ذلك الحكومي والمقاولاتي والمجتمعي والإنساني «أصبح المغرب شريكاً طبيعياً من أجل بناء مثل هذه العلاقات».

وأكدت كوساك أنه «ليس من قبيل الصدفة أن يكون المغرب أول دولة طور معها الاتحاد الأوروبي شراكة خضراء»، مشيرة إلى أن هذه الشراكة أضحت الإطار السياسي للتعاون المتبادل حول القضايا الخضراء، ومكنت من وضعها في طليعة هذه العلاقات. وأوضحت أن الاتحاد الأوروبي والمغرب قاما بتعزيز الاتصالات على جميع المستويات، ووضعا خطة عمل طموحة لهذه الشراكة الخضراء في مجال الانتقال الطاقي والتكيف مع التغيرات المناخية وحماية البيئة، وتعزيز الاقتصادين الأخضر والأزرق.

وأضافت كوساك أن من شأن الهيدروجين أن يصبح عنصراً أساسياً في إزالة الكربون من أنظمة الطاقة، وبالتالي بلوغ الطموحات المناخية.

ويأتي تنظيم الدورة الثالثة للقمة العالمية للهيدروجين الأخضر وتطبيقاته مع حضور أكثر من 1000 مشارك، و170 من الخبراء الدوليين، يشاركون خبراتهم وتجاربهم في إطار 35 جلسة علمية و5 فعاليات موازية.

سوناك يرجئ حظر السيارات الجديدة العاملة بالغاز والديزل 5 سنوات

الشرق الأوسط

أرجأ رئيس الوزراء ريشي سوناك لخمس سنوات حظراً على السيارات الجديدة التي تعمل بالغاز والديزل التي كان من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في عام 2030، مما قلل من أهداف المناخ التي قال إنها تفرض «تكاليف غير مقبولة» على الناس العاديين.

وأثارت هذه الخطوة غضب جماعات خضراء وسياسيين معارضين وقطاعات كبيرة من الصناعة في المملكة المتحدة، لكنها لقيت ترحيباً من قبل بعض أعضاء حزب المحافظين الحاكم الذين عبروا عن غضبهم من إنهاء اعتماد البلاد على الوقود الأحفوري.

وفي مؤتمر صحافي، قال سوناك إنه يؤجل الموعد النهائي لشراء سيارات جديدة تعمل بالبنزين والديزل من عام 2030 إلى عام 2035، وقال إنه سيفي بوعده بخفض انبعاثات المملكة المتحدة من الغازات المسببة للاحتباس الحراري إلى صافي الصفر بحلول عام 2050، ولكن مع «نهج أكثر واقعية وتناسباً».

وفي بيان يهدف جزئياً على الأقل إلى جذب الناخبين قبل انتخابات العام المقبل، رفض سوناك مقترحات بيئية، بما في ذلك ضرائب جديدة على الطيران، وإجراءات لتشجيع تجميع السيارات والضرائب على اللحوم - لم يتم إدخال أي منها بالفعل. وقال إنه «لتحقيق أهداف صافي الصفر، ستقوم الحكومة ببناء المزيد من مزارع الرياح والمفاعلات النووية، والاستثمار في التقنيات الخضراء الجديدة وإدخال تدابير جديدة لحماية الطبيعة». وقال سوناك إن المملكة المتحدة «متقدمة جداً على كل دولة أخرى في العالم في التحول إلى اقتصاد أخضر»، لكنه قال إن التحرك بسرعة كبيرة يهدد بـ«فقدان موافقة الشعب البريطاني». وأضاف: «كيف يمكن أن يكون من الصواب أن يطلب من المواطنين البريطانيين الآن التضحية أكثر من غيرهم؟». انخفضت انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في المملكة المتحدة بنسبة 46 في المائة عن مستويات عام 1990، ويرجع ذلك أساساً إلى الإزالة شبه الكاملة للفحم من توليد الكهرباء. وتعهدت الحكومة بخفض الانبعاثات بنسبة 68 في المائة من مستويات عام 1990 بحلول عام 2030 والوصول إلى صافي الصفر بحلول عام 2050. وقال سوناك إن هذه الالتزامات لا تزال قائمة. ولكن مع مرور 7 سنوات فقط على الهدف الأول، قال مستشارو المناخ الحكوميون في يونيو (حزيران) إن وتيرة العمل «بطيئة بشكل مثير للقلق».

وقد دفع قرار سوناك في يوليو (تموز) بالموافقة على التنقيب الجديد عن النفط والغاز في بحر الشمال النقاد أيضاً إلى التشكيك في التزامه بأهداف المناخ.

هل سيواصل النفط رحلة الصعود نحو 100 دولار للبرميل؟

أحمد مصطفى
اندبندنت

تراجعت أسعار النفط قليلاً في تعاملات صباح الأربعاء بعد ارتفاعها إلى أعلى مستوى لها في 10 أشهر خلال الأسبوع، وذلك في ضوء عمليات بيع للعقود الآجلة من قبل المتعاملين لجني الأرباح، إضافة إلى أنباء التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين أرمينيا، وأذربيجان، وفي التعاملات الصباحية على العقود الآجلة للخام في الأسواق الدولية وصل سعر خام برنت القياسي إلى نحو 92 دولاراً للبرميل، وسعر الخام الأميركي الخفيف «مزيج غرب تكساس» إلى نحو 90 دولاراً للبرميل. وكان سعر خام برنت تجاوز حاجز 95 دولاراً للبرميل الثلاثاء، ووصل سعر الخام الأميركي الخفيف إلى 92 دولاراً.

وإضافة إلى البيع لجني الأرباح وتراجع المخاوف بشأن تعطل إمدادات النفط من أذربيجان، ينتظر المستثمرون قرار الاحتياطي الفيدرالي في شأن سعر الفائدة مما أدى إلى تعاملات حذرة، إلا أن كل تلك العوامل لم تمنع المحللين في الأسواق من الاستمرار في توقع وصول أسعار النفط إلى 100 دولار للبرميل. وفي أحدث إضافة للتوقعات كتب المحللون في بنك «آي إن جي» الاستثماري في مذكرة لهم الأربعاء، أن أسعار النفط ستصل إلى 100 دولار للبرميل «مع استمرار قلق المستثمرين من الضغط على توازن السوق في ما تبقى من هذا العام».

ومن بين أسباب ارتفاع أسعار النفط هذا الأسبوع إلى مستويات لم تشهدها الأسواق منذ شهر نوفمبر (تشرين الثاني) العام الماضي، نشوب نزاع بين أرمينيا وأذربيجان في إقليم ناغورنو قره باغ. وأذربيجان منتج ومصدر للنفط والغاز، وهي عضو في تحالف «أوبك+» من خارج «أوبك». إلا أن زيادة الطلب المحلي في اقتصادات كبرى مثل الولايات المتحدة وارتفاع معدلات السحب من المخزونات أضاف أيضاً للضغط على الأسعار ارتفاعاً.

توازن السوق

ومن بين الأسباب الأخرى التي دعمت ارتفاع أسعار النفط، وقد تستمر في دعم اتجاه الصعود لفترة، ما أعلنته وكالة الطاقة الدولية عن استمرار بطء إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، ذلك إضافة إلى استمرار المخاوف في شأن نمو الطلب الصيني على الطاقة بسبب مشكلات ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وحسب أرقام حركة ناقلات النفط في العالم، تراجع الشحن من غرب وشرق أفريقيا بمعدل واضح أيضاً.

وتشير تحليلات في الصحافة الاقتصادية الغربية إلى أنه على رغم ارتفاع الأسعار، إلا أن الأسواق ما زالت في حالة توازن للعرض والطلب، ويشير تحليل لموقع «أويل برايس دوت كوم» إلى أن دول مجموعة «بريكس»، بخاصة بعد توسعها، تلعب دوراً في ذلك على ضوء ضبط العرض الناتج من تخفيضات تحالف «أوبك+ « وتخفيضات السعودية، أكبر المصدرين في التحالف.

ويخلص التحليل إلى أن دول «بريكس» تستهدف تأمين توازن السوق بين المنتجين والمستهلكين بعيداً من التأثير والنفوذ الغربي على أسواق الطاقة. ويرجع ذلك إلى أن العقوبات الأميركية والغربية على صادرات الطاقة من روسيا بسبب الحرب في أوكرانيا تدفع دولاً مثل أعضاء مجموعة «بريكس» نحو مزيد من الشراكة والتعاون في ما بينها لضمان استقرار سوق الطاقة.

وفي مقالة تحليلية لصحيفة «الفايننشال تايمز» توقعت أيضاً ارتفاع أسعار النفط إلى حاجز 100 دولار للبرميل، خلص إلى أن استراتيجية السعودية بخفض الإنتاج طوعاً، إضافة إلى قيادة الخفض لتحالف «أوبك+» تبقي الأسواق في وضع جيد وربما تعكس آراء المحللين الذين يتوقعون تراجع عائدات وأرباح شركات النفط الغربية الكبرى.

وأشار تحليل الصحيفة إلى أن المحللين والاقتصاديين توقعوا تراجع عائدات شركات الطاقة الأوروبية الكبرى بنسبة 23 في المئة بنهاية خريف العام الحالي 2023، وأن تتراجع أيضاً بنسبة ستة في المئة العام المقبل، إلا أن توازن السوق الحالي، حسب تقرير شركة «برنشتاين ريسيرش»، سيدفع عائدات شركات الطاقة الأوروبية نحو الزيادة، وليس التراجع ما يعني ارتفاع أسعار أسهم شركات كبرى مثل «شل» و«إيني» في السوق.
وعلى رغم مخاوف تباطؤ الطلب الصيني على الطاقة، يرى خورخيه ليون من شركة «رايستاد إنرجي» أن الطلب الصيني على الطاقة لن يتراجع كثيراً، بل على العكس سيواصل النمو. فقد ارتفعت واردات الصين من النفط الخام في شهر أغسطس (آب) إلى 11.5 مليون برميل يومياً، وذلك بزيادة قدرها مليوني برميل يومياً عن الشهر نفسه من العام الماضي، ويجعل ذلك الصين صاحبة النصيب الأكبر في نمو الطلب العالمي على النفط المتوقع لهذا العام بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً طبقاً لأرقام وكالة الطاقة الدولية.

تكلفة إنتاج الإيثيلين في الشرق الأوسط الأرخص عالميًا.. وأميركا تنافس

رجب عز الدين

الطاقة

تشهد تكلفة إنتاج الإيثيلين في الشرق الأوسط انخفاضًا قويًا، مع سعي المنطقة والعالم إلى تسهيل الوصول للمواد البتروكيماوية الأولية، التي تدخل في صناعات كثيرة تشمل مجالات الحياة الصناعية والتجارية والزراعية كافة، إضافةً إلى المنتجات المنزلية الحديثة.

ورغم تنافس دول العالم على خفض إنتاج الإيثيلين، فإن منطقة الشرق الأوسط ما زالت متفوقة في هذا الصدد مقارنة بأوروبا وأميركا، بحسب دراسة حديثة حصلت وحدة أبحاث الطاقة على نسخة منها.

وأظهرت دراسة صادر عن منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول «أوابك» أن تكلفة إنتاج الإيثيلين في الشرق الأوسط ما زالت أقلّ بنسبة 64% مقارنة بأوروبا، و35% مقارنة بأميركا الشمالية، وهي المناطق الرئيسة للإنتاج.

الولايات المتحدة تنافس

كانت تكلفة إنتاج الإيثيلين في الشرق الأوسط أقلّ من أميركا الشمالية بنسبة 63% أوائل العقد الماضي، إلّا أن طفرة إنتاج الغاز الصخري ساعدت الولايات المتحدة على التوسع في صناعة البتروكيماويات والمواد الأولية الوسيطة.

وساعدت طفرة الغاز الصخري الولايات المتحدة على إنتاج الإيثيلين بطريقة التكسير البخاري؛ ما أسهم في انخفاض تكلفته بصورة كبيرة، مقارنة بالتكلفة المرتفعة للميثانول المنتج من الفحم الحجري في عدد من الدول، وأهمها الصين.

وبحسب أوابك، تبلغ تكلفة إنتاج الإيثيلين في الشرق الأوسط 229 دولارًا لكل طن، في حين تبلغ التكلفة في أميركا الشمالية وأوروبا 335 و630 دولارًا للطن على التوالي.

وتعتمد المنافسة العالمية في صناعة البتروكيماويات على تكلفة إنتاج المواد الخام الأولية -تمثّل ما بين 60% إلى 70% من تكلفة المنتج النهائي- التي تمنح بعض الدول أفضلية، مثل السعودية وإيران، أكبر المنتجين في الشرق الأوسط، مقارنة بدول أخرى لا تقوى على المنافسة. ومن المتوقع حدوث طفرة في صناعة البتروكيماويات العالمية خلال الأمد القريب، وسط توسّع الصين والولايات المتحدة في زيادة القدرة الإنتاجية مع محاولات خفض تكلفة الإيثيلين وغيره من المواد الخام الأولية.

حصة أميركا 22% بحلول 2025

ترجّح أوابك زيادة حصة الولايات المتحدة في سوق إنتاج الإيثيلين العالمية إلى نحو 22% بحلول عام 2025، مقارنةً بـ20% في عام 2017، إذ أسهمت طفرة إنتاج الغاز الصخري في تقدّم ترتيبها بين الدول المنتجة للبتروكيماويات عالميًا.

كما تتركز 40% من القدرة العالمية الجديدة في إنتاج البتروكيماويات من غاز الإيثان في الولايات المتحدة -حاليًا- بحسب ما ترصده وحدة أبحاث الطاقة بصورة دورية.

وينتج الإيثيلين عبر تكسير البخاري للإيثان أو النافثا، مع اختلاف دول العالم في تبني أيّ الطريقتين على حسب التكاليف وكثافة الإنتاج المتوقع، إذ يمكن لتكسير الإيثان أن ينتج الإيثيلين بنسبة 80% أو أكثر، في حين لا تتجاوز هذه النسبة 30% حال تكسير النافثا، بحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وتركّز صناعة البتروكيماويات في معظم أنحاء آسيا وأوروبا -حاليًا- على استعمال النافثا بصفتها مادة أولية للبتروكيماويات، إذ تمتلك كل من الصين وأوروبا قرابة 25% من إجمالي طاقات البتروكيماويات عالية القيمة القائمة على منتج النافثا، بحسب تقديرات دراسة أوابك.

في المقابل، يتزايد اعتماد الولايات المتحدة على استعمال الإيثان في إنتاج الإيثيلين، مع سهولة إنتاجه محليًا بسبب وفرة الغاز الطبيعي لديها.

ولهذا السبب، باتت الولايات المتحدة منافسًا قويًا، وبدأت تُقلِّص الفجوة مع تكلفة إنتاج الإيثيلين في الشرق الأوسط، التي تعدّ الأرخص عالميًا.

وسجل إنتاج الإيثان الأميركي رقمًا قياسيًا جديدًا بلغ 2.7 مليون برميل يوميًا خلال أبريل/نيسان 2023، وسط توقعات بوصول متوسط إنتاجه إلى 2.6 مليون برميل يوميًا عام 2023، بزيادة 9% عن عام 2022، بحسب تقرير صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية (13 سبتمبر/أيلول 2023).

وفرة الغاز الطبيعي عامل مهم

تتمتع دول منطقة الشرق الأوسط، بقيادة السعودية وإيران، بميزة انخفاض تكلفة إنتاج غاز الإيثان إلى جانب الولايات المتحدة بسبب وفرة إمدادات الغاز الطبيعي المشتركة بينها، وهو ما يفسّر قدرة دول المنطقة على إنتاج الإيثيلين بتكلفة منخفضة. وتأتي الدول الـ3 (الولايات المتحدة وإيران والسعودية)، ضمن أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعي عالميًا، كما يرصد الإنفوغرافيك التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة

وبصفة عامة، تشير التوقعات إلى أن صناعة البتروكيماويات ستكون المحرك الرئيس لاستهلاك النفط عالميًا، ما يعادل الثلث بحلول عام 2030، مع استهلاك كميات إضافية من الغاز الطبيعي تصل إلى 56 مليار متر مكعب يوميًا بحلول العام نفسه، ما يفسر انخفاض تكلفة إنتاج الإيثيلين في الشرق الأوسط إلى جانب المواد الأولية الأخرى، كون المنطقة عامرة بهذه الموارد.

ولم تؤدِّ هذه الوفرة إلى خفض تكلفة إنتاج الإيثيلين في الشرق الأوسط فحسب، بل إلى استحواذ المنطقة على نسب متميزة من الأسواق العالمية للبتروكيماويات -أيضًا-، كما مكّنها من إعلان خطط توسعية ضخمة عبر سلسلة من المشروعات الجديدة بمجمعات البتروكيماويات الواسعة في المنطقة.

وتستحوذ السعودية وإيران وقطر على 79% من الطاقة الإنتاجية لقطاع البتروكيماويات في منطقة الشرق الأوسط حتى عام 2022، بينما تضم السعودية وحدها 7 مجمعات بتروكيماوية من بين أكبر 10 مجمعات في المنطقة، بحسب بيانات منصة غلوبال داتا المنشورة على موقع أوفشور تكنولوجي (offshore-technology).

وتصدّرت السعودية قائمة أكبر دول الشرق الأوسط من حيث الطاقة الإنتاجية الكلية للبتروكيماويات بـ103.39 مليون طن سنويًا، تلتها إيران بـ64.81 مليون طن سنويًا، ثم قطر بطاقة إنتاجية بلغت 16.73 مليون طن سنويًا.

شكراً